■ أي عالم هذا الذي نعيش فيه وأي وحوش بشرية نحن.. أكثر من ستين انساناً جلهم من الأطفال والنساء يخرجون أشلاء من تحت انقاض الاعتداء البربري الاسرائيلي على قانا وضمير العالم غائب بل أن البعض يبرر لاسرائيل ما تفعله.

عشرون يوماً ولبنان تحترق وشعبها يقتل ولا يوجد من يحرك ساكناً من القيادات العربية وإن كنت لا أعول عليها شيئاً أو من المنظمات الدولية التي تقف متفرجة على المذابح التي ترتكبها اسرائيل في فلسطين ولبنان.

قلت إنني لا أعول كثيراً على القيادات العربية لأنني أعلم أن العرب قد ماتت شهامتهم وعزتهم وأقيمت عليها المآتم منذ زمن.

أتساءل: أين حقوق الانسان التي يتشدق بها الغرب.. أين حريته؟ أين كرامته؟ أين الديمقراطية التي

عالمٌ بلا ضمير!؟

احمد الرمعي

يتشدقون بها والشعب اللبناني بكل طوائفه يقتل على يد الصهاينة بتصريح من البيت الأبيض؟

فلك الله يالبنان ولك الله يا قانا فقد دفع أبناؤكم من دمائهم الزكية ثمن تخاذل هذه الأمة وخنوعها وكأنني بكم ترددون معي ما قاله نزار قباني حين قتل العدو من أهل قانا «١٠٩» أشخاص عام ٩٦م.. وإن كان نزار قد رثاكم في ذلك الوقت فأما اليوم لن تجدوا حتى من يرثيكم.. ولكنكم ستظلون أنتم ومقاومتكم النقطة البيضاء في وجه هذه الأمة القميئ.. فردوا معي:

«انتظرنا عربياً واحداً
يسحب الخنجر من رقبتنا
قبضياً واحداً لم يقطعوا شاربه..
انتظرنا خالداً.. أو طارقاً.. أو عنتره
فأكلنا ثرثرة وشربنا ثرثرة
ارسلوا فاكساً إلينا.. استلمنا نصه
بعد تقديم التعازي وانتهاء المجزرة».

فيا نزار وجه «قانا» ليس شاحباً كما وجه يسوع هذه المرة.. فلقد صلبوها كما صلبوا يسوع من قبل.

roummai@hotmail.com

بوفولو

لبنان وغيبوبة أمة العرب

ابن النيل

■ للأسبوع الثالث على التوالي، وبغزارة تتزايد يوماً بعد يوم، تواصل أمطار الصيف الصهيونية الحارقة، هطولها على رؤوس عرب لبنان، وعلى مدار اللحظة، مستهدفة تدمير هذا البلد العربي الشقيق، بكل ما فيه ومن فيه، بمباركة أمريكية خالصة، مشفوعة بتواطؤ رسمي عربي، لم تعد تفاصيله خافية على أحد.

ويبدو أن ما تذرّع به قادة كيان العدو من أن مبرر عدوانهم الراهن جاء ترتيباً على اختطاف المقاومة الوطنية اللبنانية لاثنين من عناصر قوات جيشهم، قد تلاشى منذ الوهلة الأولى للتذرع به، بحيث جرى تطويره صهيونياً وأمريكياً في آن معاً، الى ما هو أكبر بكثير من أين يكون سبباً لعدوان عابر، وقد اتسع نطاق أثره وتأثيره ليطال كل عود أخضر في ربوع لبناننا المقاوم، وفي قطاع غزة المحتل كذلك.

فلم تتوقف أهداف هذه الحرب الصهيونية المفتوحة على بشاعتها، عند حد مطالبة العدو بتسليمه أسيريه دون مبادلتهما بأسرانا، بل تطورت الى حد فرضه جملة من الاملاءات، التي جرى استحداثها على عجل، كشرط لوقف عدوانه، ومن بينها اعادة صياغة واقع الحال في الجنوب اللبناني، على نحو يكفل أمن واستقرار كيانه العنصري المصطنع، بحيث تكون له اليد العليا مستقبلاً، في حالة ما اذا طرأ أي خلاف أو اختلاف بين الجانبين.

كما لم تتوقف مشيئة الادارة الأمريكية بالمقابل عند حد تمكينها هذا العدو من تحقيق ما يبتغيه من أهداف عدوانه، بل إنها ذهبت الى حد اعتبار ما اصطلح على تسميته بالحرب السادسة بيننا وبين مغتصبي حقوق أهلنا في الوطن المحتل، مدخلاً لإحياء فكر الشرق الأوسط المبتغاة، كفاتحة لتمكين أصدقائها الصهاينة فيما بعد، من فرض كامل هيمنتهم على مقدرات منطقتنا العربية ككل.

أما نحن العرب.. فمانزال أسرى غيبوبة نعرف متى أصابتنا، ولا نعرف كيف نفيق منها، والى حديث آخر.

أكثر من ٢٥٠ مرشحة يخضن المعترك القادم

المرأة اليمنية.. إصرار على المنافسة

الانتخابات المحلية القادمة محك حقيقي لاختبار مصداقية الأحزاب

تحقيق: بليغ المحطابي- توفيق الشرعبي

● وبالنظر إلى موقف التجمع اليمني للإصلاح من قضايا النساء وإشراكهن في القرار السياسي حيث يسوده جناحان الأول شبه ليبرالي يزيد مشاركة المرأة ومناصرة قضاياها، والثاني متشدد وممانع.. فكان دخولها مجلس شورى الإصلاح (اللجنة المركزية) من أسخن القضايا في المؤتمر العام الثاني للتجمع والتي انتصر فيها جناح التجديد (الأول) بانتخاب سبع مرشحات لمجلس الشورى.. رغم عدم القدرة على حسم الموضوع بقرار صريح للمؤتمر.. على اعتبار ان القضية شرعية وليست خاضعة للتصويت.

ففي الوقت الذي يرى فيه عدد من فقهاء الإصلاح (من أصحاب الجناح الثاني) عدم جواز دخول المرأة إلى مجلس الشورى لأنه يدخل في الولاية العامة التي اختص الله بها الرجل..

إلاّ أن أصحاب الرأي الثاني (المجددون) يرون ان ذلك لايدخل ضمن الولاية العامة وإنما من قبيل الولاية الخاصة التي لايوجد دليل شرعي يمنع المرأة من المشاركة فيها..

وفي اليوم الثاني لمؤتمر حزب الإصلاح طرح الرأيان على أعضاء المؤتمر ليس للتصويت وإنما ليأخذ كل واحد منهم بالرأي الذي يناسبه، وهو ماكشف عن عدم فهم واختلاف في فهم النصوص الشرعية، وتهرب واضح من تحديد دقيق لموقف الإصلاح من قضية مشاركة المرأة سياسياً.. إلاّ أنه في نفس الوقت متشبثاً بها كصوت واستغلالها كسلعة بشعارات ظاهرها فيه الرحمة وباطنها من قبله العذاب!!

● وإذا ما رجعنا إلى مبادرة أحزاب اللقاء المشترك فإننا سنجد تغييباً واضحاً وفاضحاً لدور المرأة ولمشاركتها لا من قريب أو من بعيد.. وهذا ما يؤكد التناقض المريب بين الخطاب والفعل، رغم الدعوات والمطالبات اللامحدودة من القيادات النسوية من مختلف شرائح المجتمع ولكن دون جدوى.. وهو ما يؤكد استبعاده تماماً ونكرانه لدور المرأة.

التواجد وقضاياه

● ومع اقتراب موعد الانتخابات المحلية القادمة لم يصدر عن الأحزاب شيء ما يوضح موقفها من قضية المرأة ومشاركتها- باستثناء المؤتمر الشعبي العام- الذي يعتبر بحسب الأخت فائزة البعداني- رئيسة القطاع النسوي للمؤتمر الشعبي العام بمحافظة إب داعماً أساسياً للمرأة والانتصار لقضاياها على الدوام كذلك.. بتخصيص نسبة ١٥٪ في جميع الدوائر المحلية.. وإن كانت نسبة قليلة بحسب فائزة البعداني، إلاّ أنها خطوة جريئة، الأمر الذي يؤكد المكانة المرموقة الصحيحة التي أصبحت عليها المرأة في المؤتمر وفي جميع الهياكل التنظيمية والقيادية وفي أجهزة الدولة والمؤسسات الحكومية.. وذلك إيماناً منه بأن تحديث ونهضة المجتمع لاتقوم إلاّ بالشراكة الفعلية بين مختلف فئاته (رجالاً ونساء)..

● فيما طالبت الأخت رحمة محمد صالح الشرعبي- رئيس القطاع النسوي للمؤتمر الشعبي العام -محافظة تعز- في السياق ذاته الأحزاب الأخرى ان تمنح المرأة الفرصة الكافية في اثبات ذاتها.. وان تحذو حذو المؤتمر الشعبي العام الذي أخذ بيد المرأة في كثير من مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها.. وان تطبق أقوالها إلى أفعال دون مزايدة كما تعودت دائماً..

● وتؤكد الأخت فاطمة الحريبي- أمين المجلس المحلي بمديرية التحرير أمانة العاصمة- أنه إذا لم تكن الأحزاب جادة في دعم المرأة ومنحها الإمكانات والدعم الكافي (المادي والمعنوي) لن يكون هناك أي تقدم للمرأة.

● فيما تشير الأخت انتصار سنان- اللجنة الوطنية للمرأة- إلى أنه أصبح للمرأة إرادة قوية تجعلها أكثر استعداداً لخوض الانتخابات القادمة للترشح.. مؤكدة ان هناك نساء ذات كفاءات وقدرات عالية في مختلف الأحزاب السياسية..

شك وشكاية

● وكاول تجربة تشهدها بلادنا هي انتخابات السلطة المحلية عام ٢٠٠١م حيث لم تشهد تحسناً في ترشيح النساء.. فلم يتجاوز عدد المرشحات للمجالس المحلية للمديريات والمحافظات (١٤٧) امرأة انسحب منهن (٢٧) امرأة.. وبلغ عدد المرشحات (١٠٨) امرأة في المديريات و(١٢) لعضوية المجالس على مستوى المحافظات فازت منهن (٣٨) امرأة فقط.. وتشير مؤشرات الاقتراع إلى ان مشاركة المرأة كان ١-٥٪ في أحسن الحالات.. ويرجع ذلك بحسب الدكتورة أبو اصبع إلى الشك في صدق التوجهات الداعمة للمرأة التي تحس أنها جزء من البريق الإعلامي وليست جوهر العملية الديمقراطية.. إضافة إلى تنامي الخطاب الموجه إلى مشاركة المرأة الناخبة وعدم تشجيعها كمرشحة، وهو ماجعل مشاركتها كناخبة ضعيفاً جداً قياساً بكل العمليات الانتخابية التي عرفتها اليمن.. إضافة إلى تفاوت المستويات العلمية للمرشحات.

غموض

● وتشير احصاءات اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء إلى تنامي حالة الوعي لدى النساء باهمية الانتخابات.. حيث ارتفعت نسبة مشاركة النساء من ١٥٪ عام ١٩٩٣م إلى ٣٦٪ عام ١٩٩٧م لتصل عام ٢٠٠٣م إلى ٤٢٪ من إجمالي عدد المسجلين من الجنسين وهو ما يؤكد فاعلية وأهمية صوت المرأة في الانتخابات ويفتح شهية الأحزاب لكسب صوتها ناخبة ومرشحة وليس ناخبة فقط، كما تفعل أحزاب المعارضة وخاصة حزب الإصلاح الذي يعتمد على قوة الصوت الانتخابي للمرأة في الفوز بالانتخابات رغم أن موقفه من مشروع نظام الحصص للنساء (الكوتا) لايزال غامضاً من بقية الأحزاب الأخرى المنضوية تحت اللقاء المشترك..

تفعيل الإدارات

● وبالنظر إلى مشاركة المرأة في المجالس المحلية فإنها لاتزال دون الطموح المنشود للمرأة- بحسب كثير ممن استطلعنا آراءهن.. كما لايتناسب مع ماجاء في النصوص القانونية والدستورية الكاملة لتكافؤ الفرص..

حيث ترى الأخت فاطمة الخطري- مدير عام إدارة المرأة بوزارة الإدارة المحلية- ان تفعيل مشاركة المرأة في المجالس المحلية لايمكن أن تتحقق مالم يتم تفعيل وتنفيذ المهام المناطة بإدارة تنمية المرأة بالوزارة والمنصوص عليها في اللائحة التنظيمية لدواوين المحافظات والمديريات ورفع الوعي المجتمعي والتنموي للمرأة ولدورها الفاعل في التنمية المحلية وزيادة مشاركتها في المجالس المحلية مع تفعيل دورهن فيها.. إضافة إلى توفير الإمكانات اللازمة للتوعية والتدريب والتأهيل.. إلى جانب دعم جهود إدارات تنمية المرأة في المحافظات من أجل تشجيع إقامة المشاريع الإنمائية والإنتاجية بما يزيد من تحسين مستوى معيشة المجتمع المحلي ومكافحة الفقر.. وإنشاء لجنة لشؤون المرأة على مستوى المحافظات إضافة إلى اللجان المنصوص عليها في القانون والتي تختص بتطبيق برامج المرأة التنموية..

أما على مستوى أجهزة السلطة المحلية فتشير الخطري إلى أهمية إتاحة الفرصة أمام المرأة للوصول إلى مواقع القيادة العليا واتخاذ القرار في أجهزة السلطة المحلية من خلال التعيين انطلاقاً من مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة التي ينص عليهما الدستور والقوانين النافذة.

بناء القدرات

● أكثر من (٢٥٠) امرأة في سائر محافظات الجمهورية عقدن العزم على خوض غمار المعترك الانتخابي القادم.. إلاّ أنها لاتزال تعاني من اشكالات تحول دون نجاحها ولعل على رأسها ضعف الدعم الحزبي تجاه الدفع بمشاركة المرأة لاسيما المنضوين تحت مسمى أحزاب المشترك.. حيث يسعى برنامج بناء قدرات المرشحات لانتخابات المجالس المحلية الذي ينفذه المكتب التنفيذي لاتحاد نساء اليمن بالتعاون مع السفارة الهولندية على أربع مراحل لأكثر من (١٥٠) مدربة عازمات على خوض الانتخابات القادمة ويشمل هذا البرنامج جميع النساء الحزبيات والمستقلات.. ويأتي هذا البرنامج نتيجة دراسات تمت في هذا المجال حول سبب تدني عدد المرشحات في الانتخابات عام ٢٠٠١م رغم تواجدها الكبير في سجلات جداول الناخبين، حيث وصل عددهن في انتخابات ٢٠٠٣م إلى (٣,٤١٤,٦٤٠) ناخبة من أصل ثمانية ملايين ناخب وناخبة.. لذا فإن محاولات ولوجها مؤسسات صنع القرار وحجم وجودها قد شهد تراجعاً ملحوظاً.. كما ذكرناه سابقاً.. وبحسب الاستاذة رمزية الإرياني رئيسة الاتحاد فإن البرنامج يتركز على التوعية بالقوانين الانتخابية وقانون السلطة المحلية واللوائح التنفيذية الصادرة.. إضافة إلى بناء القدرات لمنح المرأة القدرة على إدارة حملتها الانتخابية والتدريب والتأهيل من خلال تغيير الوعي المجتمعي وتغيير وعي النساء اللاتي يرغبن بخوض المجال السياسي..

فيما سعى- على نفس الصعيد- منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان تدريب أكثر من (٥٠) مرشحة حزبيات ومستقلات من جميع محافظات الجمهورية وذلك لزيادة الوعي لدى النساء ورفع قدراتهن واكسابهن المهارات والكفاءات الكافية للمنافسة الجادة في الانتخابات.

تشريعات لاتفرق

● أما من حيث القوانين فيؤكد الأستاذ علي أبو حليقة- رئيس اللجنة الدستورية والقانونية بمجلس النواب- أن قانون الانتخابات ينظم العملية الانتخابية بشكل عام سواءً المحلية أو النيابية أو الشورورية كما لم يفرق على الاطلاق بين الرجل والمرأة.. فنجده يقول مثلاً: «الناخب» وهو الرجل والمرأة. كما أنه لايجب التفريق في النص القانوني ويجب أن تكون عامة.. ويضيف لذا على المرأة أن تناضل من أجل الحصول على حقها وأن تصل إلى ماتريد في السلطة عبر قانون الانتخابات الذي يتيح لها ذلك ويؤهلها.. مشيراً إلى أن المشكلة لاتكمن في التشريع وإنما في الأرث الاجتماعي الذي نعيشه، والثقافة الاجتماعية التي توارثناها من الماضي..

موضحاً أنه لو كان التشريع هو السبب لما صعدت كثير من النساء للعمل في المجالس المحلية والنيابية.. لذا فالسبب في المجتمع الذي يمتلك هذه الموروثات ويحاول أن يضع المرأة في زاوية ضيقة.

■ بتفاؤل كبير تحدثن وأكدن العزم على المطالبة بتوسيع مشاركتهن المجتمعية والسياسية، ومع اقتراب موعد الانتخابات المحلية لزم على المرأة- التي أصبحت جزءاً رئيساً منها وفيها- ورقماً صعباً في مجمل المعادلة السياسية- أن تذكّر «بميثاق الشرف» «الكوتا» والاتفاقات السابقة للاحزاب حتى تأخذ دورها «كمرشحة» وليس ناخبة فقط.. ورغم ما تمارسه الأحزاب تجاه المرأة إلاّ أنها بدت متفائلة بمستقبل واعد.. وفيما لايزال موقف أحزاب اللقاء المشترك غير واضح المعالم من قضية تمكين المرأة سياسياً وافساح المجال أمامها وإعلان تحديد نسب تمثيل لها في الانتخابات المحلية القادمة.. فإن آمال المرأة وطموحاتها لولوج الحياة السياسية سيظل مرهوناً بمدى مناصرة وتأييد الأحزاب السياسية.. وتضمين قوائم مرشحيها لعناصر نسائية لإثبات مصداقيتها في دعم المرأة والخروج من حالة الانقسام الحاد بين الخطاب السياسي لأحزاب المعارضة وبين الواقع الفعلي لممارسات تلك الأحزاب.. والذي يعود- كما تقول الدكتورة بلقيس أبوأصبع استاذ العلوم السياسية جامعة صنعاء- إلى ضعف الدور الذي تلعبه النساء في أحزاب المعارضة وعدم اشراكهن في صياغة هذه المبادرات..

◁ مشروع المشترك خلا من أية إشارة إلى دور ومشاركة المرأة سياسياً ولخّص موقف أحزابه السلبي من تمكين النساء

□ رمزية الارياني

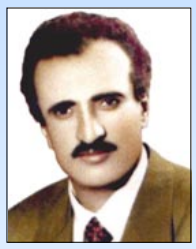

□ أبو حليقه

◁ رئيس اللجنة الدستورية بمجلس النواب:

قانون الانتخابات لم يفرق بين رجل وامرأة وعلى النساء أن يناضلن لانتزاع حقوقهن

◁ فاطمة الخطري: تفعيل إدارة تنمية المرأة في الوزارات والمحافظات شرط ضروري لتفعيل مشاركة النساء في المحليات

◁ د. بلقيس أبوأصبع:

تحس المرأة أنها جزء من البريق الإعلامي للأحزاب ولاتثق بصدق توجهاتها الداعمة

□ د. بلقيس أبو اصبع

□ فائزة البعداني

◁ فائزة البعداني:

المؤتمر اتخذ الكثير من الخطوات الجريئة التي تنتصر للقطاع النسائي

◁ رحمة الشرعبي: على الأحزاب أن تمنح المرأة فرصتها كاملة.. دون مزايدات

شورى الإصلاح: من يدعم ترشيح المرأة «ضال»

□ صنعاء - «الميثاق نت»:

■ أصدرت مجموعة من أعضاء مجلس شورى حزب التجمع اليمني للإصلاح أمانته العامة وهيئته العليا بياناً تحريضياً على هيئة (فتوى) يحرض فيها أفراد المجتمع بمن يدعو إلى ترشيح المرأة في الانتخابات الرئاسية والمحلية القادمة أو تفعيل دورها لمشاركة أخيها الرجل في مواقع صنع القرار.. معتبراً من يسعون إلى ذلك أنهم «ضالون».. ومحذراً قيادات حزب الإصلاح (جناح التجديد) ونوابه في مجلس النواب والشورى من الوقوع في إثم مخالفة شرع الله..

كما دعا البيان (الفتوى) قيادة حزب الإصلاح ومجلسي النواب والشورى ومجالسه الفرعية إلى عدم مجاراة «الضالين».. ممن ينادون بشراكة المرأة، وخروجها إلى العمل، و.و.. الخ حسب وصفه.

مؤكداً أن وضع الحزب أسماء نساء في قوائم الترشيح للمحليات لن يكون إثماً فقط ولكن سيسبب هزيمة لإصلاح وأعضائه..

وأدان البيان في الوقت ذاته قبول ترشيح المرأة للانتخابات الرئاسية والمحلية.. محملاً هيئتي مجلسي النواب والشورى مسؤولية مخالفة الشرع.. كما يقول.. في تقبل الفكرة من أساسها.. فضلاً عن فحص ملفات النساء المرشحات.. الذي يحسبه مخالفاً أيضاً للشرع).. وجاء في مضمونه أن (الذي يجوز لها شرعاً تولي أية ولاية عامة أدنى.. فما بالنا عندما يتعلق الأمر بالولاية العامة الأولى في البلاد «الرئاسة»..

وحسب إسبوعية «٢٢ مايو» في عددها الخميس الماضي أن البيان وقع في وقت سابق من هذا الشهر وأن من أعد صيغته (شيخ) كبير في حزب الإصلاح.. إلاّ أنهما أشارت إلى أن قياديين في الحزب مازالوا متحفظين عليه..

فيما تصر أن صوتها لا يحتاج إلى محرم

المعارضة تستخدم «الفيتو» ضد المرأة.. وتحرمها من حقوقها عملاً بـ«كوتا» بيت الطاعة

كتب/ محمد أنعم

■ رفضت أحزاب المعارضة في اللقاء المشترك وبإصرار كبير وباجماع مثير للقلق إزاء تمسكها بنظرتها الدونية للمرأة اليمنية وعدم تراجعها عن مواقفها تجاه المرأة والتي ما أنزل الله بها من سلطان.

وكشفت أحزاب المشترك الأسبوع الماضي، ومن خلال أعضائها في مجلس النواب والشورى، وأثناء الاجتماع المشترك لهما لتزكية المرشحين للانتخابات الرئاسية، أن لها مواقف عدائية ضد المرأة وضد أية محاولات لنيل حقوقها وخصوصاً للنساء، اللاتي ينتمين لتلك الأحزاب.. لايزال ينظر إليهن -مع احترامنا لهن- كجواري للأسف الشديد.

فإذا كانت الزميلة رشيدة القيلي سخرت حياتها وبرمجت مواقفها وما بخلت بصوتها سواءً الخاص بصندوق الانتخابات أو لتجميل فج أحزاب المشترك.. ما بخلت لمنحه وتوظيفه لتلك الأحزاب ليل نهار.. وبالأخير تقف أمام الحقيقة الواضحة التي حاولت تجميلها سنوات.. إنها مرفوضة عورة.. لا حقوق لها.. بل تستغل دون أن تدري لمصالح رجال تلك الأحزاب الذين يسلبون المرأة حقوقها.

ولا نستبعد أن تلك الأصوات الثلاثة التي حصلت عليها الزميلة رشيدة ومعها الأخت ذكرى العزعزي عند التزكية أن تكون أصواتاً من أعضاء لا علاقة لهم بأحزاب المشترك.. إلاّ أنه يمكن ترجيح ذلك في حالة واحدة فقط وتتمثل بأن قادة تلك الأحزاب «الاصلاح، الاشتراكي، الناصري» اتفقوا على قسمة خبز للتعامل مع الزميلة رشيدة، رافضين التعامل معها على قاعدة نصيبها من الميراث.. لكن ما يشكك من افتراض كهذا هو حصول الأخت ذكرى على صوت واحد فقط وهو ما يشير الى أن أحزاب المشترك أرادت بهذا الاختبار الحقيقي للولاء الحزبي أن توجه صفعة في أن واحد أولاً للمرأة اليمنية بشكل عام ولرشيدة بشكل خاص، لأنها حتى وإن عرفت بالتطرف، لمعارضة حكومة المؤتمر وطبلت لأحزابها إلاّ أن عقابها لابد أن يكون قاسياً هكذا، لأنها تجرأت وترد أن تقود تمرد النساء الطائعات واللاتي تستخدمهن كميليشيات للحصول على أصواتهن فقط ويكفينه هذا الحق ليفاخرن به مدى الحياة.

وما يجعلنا في حيرة حقيقية فعلاً هو اذا كانت أحزاب المشترك تصر على إلغاء المرأة المكفولة شرعاً وترفض قبول اشراكها في الحياة السياسية وادماجها في المجتمع ومشاركتها في صنع القرار.. فماذا لو وصلت المعارضة الى الحكم فكيف ستتعامل هذه الأحزاب أو تتعايش مع الآخر..؟!

طبعاً اذا أخذنا في الاعتبار أن الحزب الاشتراكي الذي دعا ذات يوم الى «تمزيق الشيذر» قد سبق له وعمل على اسقاط عضوة في مكتبه السياسي في إحدى الانتخابات الماضية وهو ما يعني أن لهذه الأحزاب موقفاً موحداً لا يقوم على سنة شرعية اطلاقاً.. ولعل ما جمع بين الاشتراكي ذي النشأة العلمانية والإصلاح ذي القميص الاخضراني، هو الفكر الشمولي والذي لايزال قوياً حتى اللحظة.

ومع ذلك يظل المؤتمر الشعبي العام هو التنظيم الرائد الذي لم يخذل المرأة ولا كل فئات المجتمع، ويجسد التزامه بالعمل وفق تعاليم ديننا الاسلامي على الواقع.. ولا يؤمن أن المرأة خلقت من «ضلع أعوج» أو أنها عورة ولا حق لها إلاّ البقاء في البيت أو في القبر.

كما تجسد ذلك أحزاب المعارضة.. بل أن المؤتمر فعلاً استطاع وفي ظل رعاية الأخ الرئيس علي عبدالله صالح أن يتبنى سياسة ادماج المرأة اليمنية في الحياة الاجتماعية وطبقها عملياً على الواقع وصار صعباً علينا حصر نماذج للتدليل على ذلك.

وباتت المرأة شريكاً في بناء ونهضة المجتمع، وتحقق ذلك بفضل دعم المؤتمر الشعبي لمثل هذه السياسات.. ومع ذلك نجد أن المرأة اليمنية قد قطعت شوطاً كبيراً في حضورها ومشاركتها الفاعلة في مختلف مجالات الحياة وتحقق ذلك في ظل استمرار تعامل أحزاب المشترك مع المرأة بتزمت وعنصرية واضحة.

ويبقى درس «كوتا» رشيدة عبرة وموعظة للمرأة اليمنية عموماً لتعرف أن أحزاب المعارضة التي تمنحها صوتها وتدافع عنها وتعمل من أجلها ليست جديرة لتنال كل هذه.. بل إذا كانت هذه الأحزاب لا تعترف بحقوق المرأة المكفولة شرعاً فالمصيبة الكبرى هو أن تظل المرأة اليمنية تروج وتعمل معها دون كلل.. بالتأكيد المرأة اليمنية لم تعد كما تتعامل معها أحزاب المعارضة على أنها ناقصة دين وميراث.. بل إن لها حقوقاً كفلها ديننا الاسلامي الحنيف ولابد أن تأخذها.. وتقف ضد من يحاول حرمانها من حقوق كفلها لها الشرع.

وهو ما يفرض على المرأة اليمنية أن تستوعب درس الزميلة رشيدة القيلي، وقبلها زميلتها عضوة المكتب السياسي للحزب الاشتراكي.. وتعمل للحصول على حقوقها وتجفيف ما تبقى من عقول متحجرة تتعامل معها تعامل الأسياد مع الرقيق.

عليها أن تقف مع المؤتمر الشعبي لتحقيق هذا المشروع الذي يترجمه المؤتمر بحقائق وبفضله أصبحت المرأة اليمنية سفيرة ووزيرة ووكيلة.. و.. و.. إلخ.

لكن للأسف المعارضة رفضت أن تعطي المرأة حتى حقها في الترشيح.. بل وتعمل على اسقاطها.. ومما نخشاه أن المرأة بدعمها لأحزاب المعارضة ترتكب أخطاء تسلبها حقوقها وتقوي من عضلات الجالدين لسلب حقوق المجتمع لا سمح الله.